

اقتصاد

المركزي: نراقب إجراءات المصارف كافة

| تتمة الرد المنشور |

ويهمنا أن نشير أيضاً إلى أننا لم نتهم المصرف أو أي مصرف آخر في أي من مقالاتنا بالتقصير في عمليات سحب الودائع أو الامتناع عن تسليم العملاء ما يحتاجونه من قطع، وكان ذلك في إطار مقدمة عامة لا تهتم أي مصرف بذاته، وترافقت المقدمة مع الحديث عن الصعوبات التي يعاني منها الصناعيون في الحصول على قروض عمومياً.

وختاماً، يهمننا التأكيد ان الغاية من النشر لم تكن الإساءة الى القطاع المصرفي أو الى عمل مصرف سورية المركزي، كما فهم البعض أو حاول تفسيره، وسنجد مستقبل الآلية عمل مع السيد الحاكم من شأنها تزويده بما يصلنا من معلومات تخص القطاع المصرفي للتشاور، بحيث لا يصفاد أحد بماء العكر ويستغل ما ينشر من استفسارات يطرحها قطاع المال والأعمال حول المستفيدين من عمليات الإقراض الكبيرة، للإساءة إلى القطاع المصرفي ومصرف سورية المركزي، لكوننا مثل السيد الحاكم حريصون على القطاع المصرفي السوري الذي صمد طوال فترة الحرب وتغلب على كل الظروف الاستثنائية الصعبة، لا بل حقق أرباحاً في عدة حالات مشهود لها.

الحديث عن «أخبار عارية عن الصحة» ليس في مكانه هنا، إذ ما نشر من استفسارات وأسماء كان ناتجاً عن تساؤلات طرحتها فعاليات اقتصادية سورية وبعض مواقع التواصل الاجتماعي، وخاصة بعد نشوب خلافات داخل مجلس إدارة المصرف المذكور في الآونة الأخيرة.

ولم تكن غايتنا من النشر التشهير بأحد أو اتهام أحد، أو الإشارة إلى أحد، بل كان الهدف هو لفت الانتباه إلى ما يطرح من قبل هذه الفعاليات حرصاً على القطاع المصرفي وأموال المودعين، وجاء ردكم ليطمئن المساهمين خاصة والمودعين والجمهور عموماً أن كل الإجراءات على مرأى من مصرف سورية المركزي الذي يتابع ويراقب عن كثب كل الإجراءات، وهذا حقيقة ما كنا نصبوا إليه، ولقناعتنا أن مصرف سورية المركزي هو الضامن الوحيد لأموال المودعين وسلامة القطاع المصرفي في سورية.

وأما الآن وقد طمئنتمونا إلى مراقبتكم للإجراءات كافة، فهذا يعني وبشكل طبيعي أن نكون نحن بدورنا مطمئنين.

إلى فئات من المجتمع غير مطلعة أو مختصة ما يؤدي للإساءة لسمعة القطاع المصرفي والمساهمة ولو بشكل غير مقصود في تعريضه إلى مخاطر لا يمكن التنبؤ بعواقبها وبالتالي تعريض الاقتصاد الوطني لمخاطر كبيرة كون القطاع المصرفي يعتبر عصب الاقتصاد.

**حاكم مصرف سورية المركزي
الدكتور حازم قرفول**

تعقيب المحرر

بداية نشكر السيد الحاكم على تجاوبه وسرعة رده على ما طرح في «الوطن»، ولا بد لنا أن نوضح بعض الحقائق تجاه ما تم نشره:

بداية نحن لم نورد معلومات في المقالين المذكورين، بل كنا نطرح استفسارات وأسئلة، وننتظر رد عليها، وفي معرض تعقيبننا، وبعد شكر للسيد حاكم مصرف سورية المركزي الدكتور حازم قرفول على هذا الرد والتوضيح، وعلى حرصه الشخصي على مراقبة العمليات المصرفية والاقتصادية، نشير إلى أن

بقرارات مجلس النقد والتسليف سواء لجهة كفاية الأموال الخاصة والتقييم الذاتي لرأس المال أم لجهة التركزات الائتمانية ومتطلبات إدارة المخاطر المصرفية.

أما بخصوص ما ورد حول وفاء مصرف سورية الدولي الإسلامي بالتزاماته تجاه المودعين في سحب إيداعاتهم نوضح بهذا الصدد عدم ورود أي شكوى بحق أي مصرف إلى مصرف سورية المركزي علماً أنه تم توجيه كافة المصارف بموجب التعميم المنشور على موقع مصرف سورية المركزي رقم (ص/١٦/٥٠٧) تاريخ ٢٨/١/٢٠١٩ الذي أكد على حرية الإيداع والسحب من الحسابات المفتوحة للعملاء مع حق العميل باللجوء إلى مصرف سورية المركزي لتقديم الشكوى بحق المصرف غير الملتزم بتلبية طلبات العملاء لسحب أرصدة حساباتهم المفتوحة لدى المصارف سواء باليرة السورية أو بالقطع الأجنبي، وبالتالي فإن المعالجة لثل هذه الحالات (في حال وجودها) تكون باللجوء إلى الجهة صاحبة الاختصاص وليس بالتشهير عبر الصحف وعبر وسائل التواصل الاجتماعي التي يمتد أثرها

بالإضافة إلى دور مصرف سورية المركزي لا بد من الإشارة إلى المهام المنوطة بمجالس إدارات المصارف على اعتبار أنها تمثل المساهمين وتعني بالإشراف على عمل المصرف ومتابعة مخاطره وحماية مصالحه، مع الحرص على التقيد بممارسات الحوكمة السليمة بما يساهم في تعزيز متطلبات الضبط الداخلي وتعزيز نموه واستمراره ويضاف إلى كل ذلك المتابعات الواجبة من جهة خارجية مستقلة (مدقق الحسابات الخارجي) وتقديم شهادة تعزز عدم وجود مخاطر يتعرض لها المصرف قد تؤثر على استمراريته.

ونوضح في هذا السياق بأن أحد أهداف مصرف سورية المركزي المحددة بالقانون هو تحقيق النمو المستدام وعليه فإن المصرف المركزي يشجع كافة المصارف على التوسع بمنح الائتمان للمساهمة في إعادة دوران العجلة الاقتصادية والإنتاجية التي تدمر جزء مهم منها خلال سنوات الأزمة، دون تعريضها إلى أي مخاطر قد تؤثر في سلامة القطاع المصرفي، مع متابعة التزام هذه المصارف بالنسب الاحترازية التي أقرتها لجنة بازل والمحددة

المحافظ هو رئيس مجلس وزراء في محافظته

رئيس مجلس الوزراء يسأل: دمشق الأغنى في الشرق الأوسط فأين استثماراتها؟

| هناء غانم

دعا رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أعضاء مجلس محافظة دمشق إلى تغيير طريقة العمل المتبعة في المحافظة لإعادة دمشق إلى ما كانت عليه قبل الحرب، وتساؤل خميس عن المطلوب لإعادة المحافظة كما كانت، وبلهجة حادة قال خميس: «كفانا ظروف الحرب والتحديات.. كفانا مطاطة وتصبيراً وخلاً، مبيناً أننا أمام مرحلة جديدة في ظل واقع العمل لإعادة دمشق كعاصمة وكنوان للعالم أجمع.

وأكد ضرورة التوسيف ووضع برنامج زمني جزئي وكامل، وتأمين الاستثمارات لأن دمشق من أغنى المدن في الشرق الأوسط، وهي المخول برفد الخزانة العامة للدولة.

ولفت إلى أن محافظة دمشق تتكفل بشكل كبير على الوزارات نظراً لقربيتها منها، لكن اليوم تبين من خلال الجولة أن واقع الخدمات غائب عن مدن المحافظة، وبين أن هناك مئات المشكلات التي تعاني منها محافظة دمشق، وهناك أيضاً مئات الخطوات التنموية الواجب إنجازها، وتحديد «أين نحن نسير لجهة الطرقات والبنى التحتية والمرور وإزالة الحواجز والأبنية المدمرة والكهرباء والمدارس والحدائق والمستوصفات وغيرها»، مؤكداً أن العمل بعشوائية «لن يصلنا إلى ما نريد»، مبيناً أن هناك أعمالاً إسعافية يجب العمل عليها، ومن ثم خطتها على المدى المتوسط وأضاف: «يكل خطوة تخطوها في دمشق يظهر



والاحتياجات المادية، وتم تكليف المعنيين بالمحافظة التوسع ببرازك خدمة المواطن وتطويرها لتناحية الخدمة والنوعية ووضع خريطة متكاملة لخطوط النقل العام في المدينة لتصل إلى جميع المناطق، وتم الطلب من القائمين على المحافظة التواجد المستمر بين المواطنين ومعرفة مدى وجودة الخدمات المقدمة ومعالجة شكاوهم، والبدء من المناطق ذات الخدمات الأقل والأكثر كثافة سكانية.

وكان خميس قد جال صباح أمس على عدد من المناطق والأسواق الشعبية في مدينة دمشق، واطلع على حركة البيع والشراء واستمع من المواطنين إلى واقع الخدمات المقدمة لهم. وشملت الجولة شارع الثورة وسوق الهال القديم وشارع مدحت باشا وسوق الدويلعة الشعبي وساحة شمدين حيث اطلع على الحركة التجارية في هذه المناطق والإشغالات على الأرصفة واستمع من المواطنين عن مدى توفر

وخلال الاجتماع تم إقرار منظومة متكاملة للارتقاء بعمل مختلف القطاعات في المحافظة تركز على تحسين الخدمات والتنمية البشرية والاقتصادية والبنية الاستثمارية وتطوير النقل والمدارس، واختيار منطقتي سكن عشوائي لدراستهما كمناطق تطوير عقاري في غضون ثلاثة أشهر، على أن تستكمل دراسة باقي المناطق حتى نهاية العام الجاري، وإنجاز المخططات التنظيمية لمناطق برزة والقابون وجوبر ومتابعة العمل بمشروع ماروتا سيتي، وتأمين السكن البديل عن طريق وزارة الأشغال العامة.

كما تقرر إنجاز توصيف حقيقي لمدينة دمشق من النواحي العمرانية والتجارية والاستثمارية، والمخصصة للخدمات في مجال الكهرباء والطرقات والنقل ثم اطلع على واقع المدارس وتم الطلب من وزير الإدارة والتعليم ومحافظة دمشق إعداد دراسة متكاملة لتحسين الواقع الخدمي والتعليمي بالمحافظة.

موجود وقد يكون في متناول، داعياً إلى ضرورة معالجة واقع الأشكاش التي تم إعطاؤها إلى ذوي الشهداء والجرحى، مشيراً إلى أنه يجب «أن تكون كلنا على طاولة واحدة، والابتعاد عن الشلالية والمحسوبيات، ونحن نحكمه لم نأت من مدينة أفلاطون، فكفنا أبناء أحياء شعبية»، مؤكداً بأن العمل المباني هو الأهم، داعياً إلى ضرورة إعادة النشاط والاستثمار والعمل على جمع الحلات والمطاعم والمراكز التجارية في شوارع دمشق، والأهم معالجة موضوع الأملاك القديمة، والأبنية والمشروعات المتوقفة، ومعرفة إلى من تعود ملكيتها، وإصدار إخراج قيد لمدينة دمشق لمعرفة كل مكان فيها، حتى تتمكن من رسم خريطة لاستثمارات أملاك مدينة دمشق، مؤكداً أن آنية العمل السابقة لن تصلح لمدينة دمشق حالياً، ولابد من إصدار تعليمات صارمة

لنا مشروع، لذلك يجب أن نستثمر ذلك، ونقدم هذا التوصيف لترجمته على أرض الواقع ضمن برنامج زمني». وشدد خميس على ضرورة معالجة الموضوع بانسيابية بعيداً عن المحسوبيات، والأهم أن يكون هناك برنامج واضح يستمر العمل به لنحو ٥٠ عاماً قادمة، تستمر به الحكومات القادمة، مؤكداً للجمع «لن نتجوا إذا لم نتواجدوا بمصادقية عالية مع المواطن، لأن هناك العديد من القضايا بحاجة إلى معالجة»، معولاً على أعضاء مجلس المحافظة، منوهاً بأن الإدارة المحلية هي من يقود المجتمع والحكومة، «والمحافظ هو رئيس مجلس وزراء في محافظته»، وبخصوص الأشكاش أعلن خميس أن هذه الظاهرة غير مقبولة، كل صاحب كمش «يتصرف كأنه يملك مولاً، لديه أربعة عمال وهو غير

«الاقتصاد» تحصر استيراد الأقمشة المصنرة بالصناعيين.. والشهابي يصف القرار بالنصر

| صالح حميدي

«فيسبوك» الخاصة به بأنه «نصر جديد للصناعة الوطنية وجهود اتحاد غرف الصناعة السورية وذلك استجابة لطلب صناعيي الأقمشة المصنرة أو ما يعرف باسم سبكيول والي تشكل أكثر من نصف الصناعات النسيجية في مدينة حلب.. ووجه الشهابي الشكر لوزارة الاقتصاد والوزير «تحيدياً على تلبته لطلبنا المحقة بضرورة حماية هذه الصناعة لتعود مئات المعامل للصير مجدداً كون معظم هذه المعامل صغيرة ومتوسطة يعمل فيها آلاف العمال في حلب ودمشق..» وأضاف: «خلال عام واحد استطاع اتحاد الصناعة استصدار قرارين مهمين الأول هو منع استيراد أقمشة السناش والمفروشات والثاني هو تقييد استيراد الأقمشة المصنرة وكل ذلك حماية لصناعة النسيج في القطر..» وفي تصريح لـ«الوطن» بين عضو غرفة صناعة حلب مصطفى كوايت أن القرار مهم جداً، ويستفيد منه عدد كبير من المعامل التي تعمل ضمن ٨ حلقات في الصناعة قبل صدور هذا القرار باستيرادها، وكانت الحكومة وافقت على قاشة مستوردات وحدتها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لتأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين والمواد الأولية والمستلزمات اللازمة للصناعة بالسعر الرسمي وطلبت الحكومة على هذا الصعيد ضرورة إرسال قائمة بالمستوردات إلى وزارة التجارة الداخلية ليتم تسعير هذه المواد بما يتناسب مع سعر التمويل عند طرحها في الأسواق.

رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي وصف القرار عبر صفحة

خلال فترة تصل إلى عدة سنوات، وهذه العلامة تختلف كل العلامة المالية والفنية، الأمر الذي يشجع كل الصناع الخاصة للقيام بأعمال المسؤولة الاجتماعية من نواحيها المختلفة. وبين الجسري أن مدة الوثائق التي يقدمها المستخرج عند تقديمها أكثر من ثلاثة أشهر، مشيراً إلى أنه يمكن الإعفاء من بعض الوثائق حسب طبيعة المناقصة، وفي حال قدم المتقدم على أكثر من مناقصة وذلك كي لا يضطر إلى استخراج وثائقه أكثر من مرة، لكن في حال رست المناقصة على المتقدم يجب عليه تقديم أوراقه كاملة ولت إلى أنه يجب على المقدم للمناقصة أن يقدم إضافة إلى ثبوتياته «تأمينات مؤقتة» تحدها الإدارة، تبلغ نسبتها ٥ بالمئة من قيمة الكشوف التقديرية، ويجب تقديمها كاملة.

وبرز سؤال في المداخلات حول آلية تحديد فروق الأسعار، وهل تعتمد على سعر الدولار في السوق السوداء أم وفق النشرة الرسمية؟ بين الجسري أنه يتم اعتماد السعر الرسمي لصرف الدولار، لكن حدثت إشكالية بأنه تم اعتماد سعر التدخل في الحزمة.

وبين هدايا أن المشكلة تكمن في الفارق الكبير بين السعر في السوق الرسمية والسوق السوداء الذي تجاوز ١١٠ ليرات، لافتاً إلى وجود ازدواج ضريبي، فعند استيراد بضاعة خاصة بعقد معين وتخليصها في الجمارك، يتم دفع سلفة ضريبية إضافية إلى اقتطاع الجهة المعنية نسبة ٢,٥ بالمئة على حساب المتقدم أو تقوم بسحب الأعمال منه.

«المنقصات» في «الأربعاء التجاري» تجار يشكون الفارق بين أسعار الصرف الرسمية والسوداء

| وفاء جديد

التنفيذية، أي إنه لا يحق لمن هم في الإدارة المحلية الدخول في المناقصات في المدن الموجودين فيها لكن يحق لهم الدخول بمناقصات في المحافظات الأخرى.

وفي مداخلة لمدير غرفة تجارة دمشق عامر خربوطي بين أن المناقصات موضوع مهم، ويمكن أن يكون قانون العقود ضمن قانون لكن دفتر الشروط تم وضعه وفقاً لمرسوم، وعليه لا يمكن تغيير أي شرط فيه إلا إذا تغير المرسوم، ويفترض أن يكون دفتر الشروط بقرارات من الوزارات المعنية أو من مجلس الوزراء، وأن تكون قابلة للتعديل حسب متطلبات الوضع الحالي، لافتاً إلى أن سنوات الحرب غير منظورة بالقانون لكن يمكن أن تكون ضمن قرارات مرحلية لدفتر الشروط تأخذ بصعوبات الاستيراد والنحن والتسديد وارتفاع سعر الصرف.

وأشار خربوطي إلى أنه يعطى للمتقدم للمناقصات علماً علامات معينة لمساهمته بالمسؤولية الاجتماعية، حيث تحدد المسؤولية الاجتماعية الجديد أن يلحظ ذلك.

من جهته أشار رئيس محكمة القضاء الإداري محمد لؤي الجسري إلى الشروط الواجب توافرها بمن يود الاشتراك في المناقصة المتمثلة في ألا يكون محروماً من الدخول في المناقصات والتعاقد، وألا يكون هناك حجز احتياطي على أمواله، وأن يكون مسجلاً في السجل التجاري للسوريين ومن في حكمهم، وأن يكون مسجلاً في إحدى الغرف التجارية أو الصناعية أو الزراعية أو السياحية، وألا يكون محكوماً بجناية أو جرم شأن ما لم يرد إليه اعتباره، وألا يكون من العاملين في القطاع العام، إذ إنه لا يحق لموظفي القطاع العام الدخول في المناقصات، وألا يكون عضواً في المكاتب

مالية عربيين تعود للعمل من جديد.. ومالية دوما على الطريق

| عبد الهادي شباط

افتتح وزير المالية مأمون حمدان أمس دائرة مال عربيين بعد توقفها لسنوات عن العمل، بفعل أعمال التدمير والتخريب التي تعرضت لها المنطقة خلال سنوات الحرب على سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير مالية ريف دمشق عامر مكي أنه تم إنجاز تأهيل هذه الدائرة خلال مدة زمنية قصيرة بالتعاون مع بلدية عربيين التي وفرت التجهيزات والتأهيل ومستلزمات العمل، وتم تخصيص عدد من العاملين لتنفيذ المهام المالية وتقديم الخدمات المالية لأهالي عربيين.

وأوضح أنه تم تأمين السبل المالي وكل الثبوتيات الخاصة بالبيانات المالية للمكلفين حيث تم استخراجها من قبو البلدية سليمة، ولم يلحق بها أي ضرر وتم العمل على توبيخها وفرزها.

وأكد المدير أن الخدمات مازالت تقدم على التوازي ضمن الدائرة المعنية لتسهيل تنفيذ الخدمات المالية للمكلفين من أهالي المنطقة القميين بدمشق وبعض المناطق البعيدة عن مركز الدائرة بعربيين.

وفي هذا السياق كشف المدير عن توقيع عقد لإحداث مالية بضائية قديس، وأنه يتم العمل على إنجاز التحضيرات لتأمين مختلف التجهيزات ومستلزمات العمل ليرتفع عدد مديريات مال ريف دمشق بذلك لـ ١٠ مديريات ونحو ٤ دوائر مالية.

وعن مالية دوما بين أنه يتم العمل على تجهيزها ويمكن خلال فترة بسيطة أن يتم افتتاحها، في حين مالية داريا مازالت رهن خطة إعادة التأهيل التي يتم العمل عليها، وخاصة أن مالية ريف دمشق كانت تمتلك هناك بناء من عدة طوابق مجهز بكل احتياجات العمل، لكن عملية إعادة تأهيل هذه المالية سيتم ضمن خطة تأهيل متكاملة للمدينة.